Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

العدد السابع عشر – حزيران – 2026 / June

رأي البغداديين المخالف لرأي الخليل بن أحمد الفراهيدي في المنصوبات

م.م. ندى منعم حنشل الجميلي [1]

[1] وزارة التربية العراقية- المديرية العامة للتربية في محافظة الأنبار- قسم تربية الفلوجة - العراق

nada.monem@uofallujah.edu.iq

ملخص. يتناول هذا البحث رأي البغداديين المخالف لرأي الخليل بن أحمد الفراهيدي في المنصوبات، وكان سبب اختيار هذا الموضوع مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي العلمية، ودوره في تأسيس نظرية النحو العربي، ومعرفة مدى تغلغل آراء الخليل بن أحمد الفراهيدي النحوية في نحاة المذهب النحوي البغدادي، ويهدف البحث إبراز مواقف النحاة البغداديين المخالفة لآراء الخليل النحوية في المنصوبات، وتعليلاتهم لتلك المخالفة. اعتمدت في دراسة هذا البحث على المنهج الوصفي، مستعينا بالمنهج الاستقرائي التحليلي، فقد تتبعت آراء الخليل النحوية فقط دون غيرها من المسائل الصرفية واللغوية والدلالية والبلاغية للخليل رحمه الله، في كتب النحاة البغداديين، واقتصرت على المسائل التي بها مادة صالحة للنقاش، وقسمت البحث على خمس مسائل وهي(المفعول به، المنصوب على التعظيم والمدح، المنصوب على الشتم والذمّ، المنصوب بفعل مضمر متروك إظهاره، جواز دخول حرف الجر على تمييز (كم) الاستفهامية)..

Abstract. This research deals with the opinion of grammarians who disagreed with Al-Khalil ibn Ahmad Al-Farahidi in diminutives. The reason for choosing the topic was the scientific status of Al-Khalil ibn Ahmad Al-Farahidi and his great role in serving the Arabic language, as the disagreement with his opinion aroused research and discussion**.** The research relied on the descriptive analytical method, by tracking the opinions of grammarians in grammatical texts and comparing them with what Al-Khalil went to, and analyzing those texts based on the inductive method. This research concluded that Al-Khalil ibn Ahmad Al-Farahidi

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

distinguished between the diminutive and the attributed noun, considering diminutives as indicating smallness, and attribution as indicating abundance. This made some grammarians disagree with him, considering diminutives and attribution as one thing. The research also concluded that Al-Khalil sees that the diminutive noun raises an implicit hidden subject, whose apparent meaning is an answer to the transformation of the genitive case mark on an interrogative specification.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين على وافر عطائه، وعظيم جوده وجزيل إكرامه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا والصلاة والسلام على نبيه الأشرف، عدد الرمل والثرى، والحب والنوى، والنجم وما هوى، أما بعد:

فإنّ علم النحو من أجل العلوم؛ لأنه الأداة إلى غيره من علوم الشرع القويم، فهو مفتاح فهم كتاب الله العزيز الذي تكفل الله بحفظه، وهيأ لذلك الأسباب، ومن هذه الأسباب المحافظة على اللغة العربية؛ لأنه مع دخول الأمم في الإسلام، وانتشار الفتوحات الاسلامية، واختلاط العرب بالأعاجم فزادت الرغبة في فهم القرآن الكريم، مما زاد إقبال الناس على تعلم اللغة العربية؛ لذلك سخر الله علماء عاملين أجلاء لخدمة هذه اللغة والوقوف على دقائقها ولطائفها، وانبروا لجمعها من أفواه العرب، فخرج كثير منهم إلى البادية وجمعوا اللغة شعرا ونثرا، ثم قعّدوها على هذا الأساس، وبهذا تولدت علوم العربية، وألفت فيها المؤلفات، وتتابع العلماء في دراستها واستخراج أصولها وقواعدها، والخليل كان له الأثر في ارساء قواعد النحو العربي، وكان هذا الأثر واضحا في كتاب سيبويه الذي كان مستودع آرائه وحامل فكره وإبداعه، وتجلت فيه القواعد الجزئية التي استنبطها من استقرائه لكلام العرب بما في ذلك من إعراب وقياس وتعليل، وكان لآرائه أثر بالغ في تأسيس كثير من المناهج اللغوية، وكان علم الخليل منهلا أخذوا منه وبنوا عليه أحكامهم في النحو والصرف والأصوات والدلالة، (الزبيدي،2010: 16)، ومع ذلك لم تسلم آراؤه من المخالفة خاصة من المذهب البغدادي، فقد وقف عدد من علماء المدرسة البغدادية موقفا مخالفا لبعض آراء الخليل، ومن هنا تبرز أهمية الموضوع (رأي البغداديين المخالف لرأي الخليل بن أحمد الفراهيدي في المنصوبات)، ساعيةً للكشف عن ملامح هذا الرأي، وعن موقف النحاة البغداديين المخالف لرأي الخليل، وقد اختلف هذا البحث عما سواه؛ بأنه قد تتبع الأثر النحوي لنحاة المدرسة البغدادية، وعرض موقفهم المخالف لرأي الخليل، وبهذا قد اتسم البحث بالجدة إذ لم يسبق أي طرق من قبل.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

أسباب اختيار هذا الموضوع:

- مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي العلمية, ودوره في تأسيس نظرية النحو العربي.
- معرفة مدى تغلغل آراء الخليل بن أحمد الفراهيدي النحوية في نحاة المذهب النحوي البغدادي.
- ما تمثله آراء الخليل النحوية من حضور وتداول في كتب اللغة إجمالا.

أهداف هذا الموضوع:

- إبراز مواقف النحاة البغداديين المخالفة لآراء الخليل النحوية، وتعليلاتهم لتلك المخالفة.

مادة الموضوع:

مادة البحث هي جمع آراء النحاة البغداديين المخالف لاراء الخليل النحوية التي ذكرها في كتبهم, وترتيبها وفق الأبواب النحوية.

المنهج المتبع في البحث: اعتمدت في دراسة هذا البحث على المنهج الوصفي، مستعينا بالمنهج الاستقرائي التحليلي، فقد تتبعت الآراء النحوية فقط دون غيرها من المسائل الصرفية واللغوية والدلالية والبلاغية، في كتب النحاة البغداديين، واقتصرت على المسائل التي بها مادة صالحة للنقاش، وسرت في البحث بالخطوات الإجرائية التالية:

1_ وضعت لكل مسألة عنوانا مناسبا.

2_ استعرضت رأي النحاة البغداديين المتأخرين المخالفين للخليل في رأيه، من خلال كتبهم، وإن أعوزني ذلك، لجأت في الضرورة إلى كتب الموسوعات لاستظهار هذه الآراء المخالفة.

3_ ختمت كل مسألة بما بدا لي بأنه الراجح من هذه الآراء.

4_ راعيت الترتيب الزمني عند ذكر أقوال العلماء في المسألة.

5_ وثقت ما ورد من الآيات القرآنية الكريمة وجعلتها بخط المصحف المدني.

المسائل

1. المسألة الأولى: المفعول به: المخالفون لرأي الخليل:

خالف الخليل من المتأخرين أبو البقاء العكبري في حين ذكر وجوه إعراب (غير) في قوله تعالى: ((قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ)) "الزمر: 64" فقال: " غَيْرَ" مَنْصُوبٌ بِـ (أَعْبُدُ) مُقَدَّمًا عَلَيْهِ، وَقَدْ ضُعِّفَ هَذَا الْوَجْهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ التَّقْدِيرُ: أَنْ أَعْبُدَ فَعِنْدَ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَقْدِيمِ الصِّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَلَيْسَ

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ (أَنْ) لَيْسَتْ فِي اللَّفْظِ، فَلَا يَبْقَى عَمَلُهَا؛ فَلَوْ قَدَّرْنَا بَقَاءَ حُكْمِهَا لَأَفْضَى إِلَى حَذْفِ الْمَوْصُولِ وَبَقَاءِ صِلَتِهِ؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ, وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِتَأْمُرُونِّي وَ (أَعْبُدُ) بَدَلًا مِنْهُ، وَالتَّقْدِيرُ: قُلْ أَفَتَأْمُرُونِّي بِعِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذَا مِنْ بَدَلِ الِاشْتِمَالِ، وَمِنْ بَابِ: أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ, وَالثَّالِثُ أَنَّ (غَيْرَ) مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ؛ أَيْ أَفَتُلْزِمُونِي غَيْرَ اللَّهِ، وَفَسَّرَهُ مَا بَعْدَهُ, وَقِيلَ: لَا مَوْضِعَ لِأَعْبُدَ مِنَ الْإِعْرَابِ. وَقِيلَ: هُوَ حَالٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلِينَ (العكبري: 1113/2)، ووجه مخالفته لرأي الخليل أنه لم يذكر رأي الخليل ولا عرج عليه وذكر الوجهين الآخرين وكأنه بهذا يستبعد رأي الخليل ودليل ذلك قوله: وَالْعَمَلُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلِينَ، ومثل هذا قال به ابن هشام إذ رأى أنّ (غير) منصوبة بتأمروني فقال: " وقريء {أعبد} بِالنّصب كَمَا رُوِيَ أحضر كَذَلِك وانتصاب غير فِي الْآيَة على الْقِرَاءَتَيْن لَا يكون بأعبد لِأَن الصِّلَة لَا تعْمل فَمَا قبل الْمَوْصُول بل بتأمروني وَأَن أعبد بدل اشْتِمَال مِنْهُ أَي تأمروني بِغَيْر الله عِبَادَته" (ابن هشام،1985: 840)، وقال: " ينبغي أن يكون انتصابه بتأمروني على إسقاط الخافض أي تأمروني بغير الله. كما قالوا: (أمرتك الخير) أي بالخير، ويكون أعبد بدل اشتمال من غير... وإنما قدرت أن أعبد بعبادته، لأن أعبد فعل متعد لم يذكر مفعوله، فلا بد من مفعول مقدر، وذلك الضمير المقدر وهو المصحح لبدل الاشتمال لأنه لا بد من اتصاله بضمير يعود على المبدل منه، وإنما لم أقدر غيرا معمولة لأعبد كما هو الظاهر، وكما قال قوم من المعربين؛ لأنه لا يتقدم معمول الصلة على الموصول، وأعبد صلة لأن المقدرة قطعا" (ابن هشام،1403هـ- 1983م: 19_20)، وما ذهب إليه الخليل هو الراجح عندي وذلك؛ لأنّ رأي الخليل هو الأبين والأبعد عن التأويلات (النحّاس،1421هـ: 16/4)؛ ولأنّ تقدير غيره القائلين بأنّ (غير) منصوبة بـ(أن أعبد) ضعيف؛ لأنه يؤدي إلى أن يقدر (أعبد) بمعنى عابداً غير الله وفيه فساد (السّيرافي،2008م: 305/3) و(المبرد: (86/2)، وهو مستقبح لبعده وَلَا يجوز على هَذَا القَوْل أَن ينصب غيراً بأعبد؛ لِأَن أعبد على هَذَا فِي صلَة (أَن) (المبرد: 86/2)؛ ولأنّ عوامل الْأَفْعَال ضعيفةٌ وَلَا تعْمل محذوفةً (العكبري،1416هـ- 1995: 31/2)، فَلَا يجوز الْحَذف وَإِقْرَار الْفِعْل مَنْصُوبًا وَلَا مَرْفُوعا ويقتصر فِي ذَلِك على مورد السماع " السيوطي: (406/2)".

2. المسألة الثانية: المنصوب على التعظيم والمدح: المخالفون لرأي الخليل:

خالف الخليل من المتأخرين أبو البقاء العكبري، فقال عند ذكره أوجه إعراب (والمقيمين) في قوله تعالى:((لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا)) "النّسَاء: 162"، وفيها عدة أوجه:

أحدها: أنه منصوب على المدح أي وأعني المقيمين, وهو مذهب البصريين, وإنما يأتي ذلك بعد تمام الكلام (العكبري: 407/1)، وبقوله: "وإنما يأتي ذلك بعد تمام الكلام" هو بذلك يوافق الكوفيين.

والذي يتبين لي أنّ رأي الخليل هو الرأي الراجح وهو (أن المقيمين) نصب على المدح، وتقديره وامدح المقيمين (سيبويه، 1408هـ-1988م: 65/2 – 66) و(الفراهيدي، 1416هـ-1995م: 90)؛ لأنه قول المحققين؛ وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها (الزمخشري،1407هـ: 590/1)، وامتنع قول الكوفيين القائلين بالخفض؛ لأنّ العرب تنصب على المدح عند تكرُّر العطف والوصف (ابن بابشاذ، 1977م: 419/2)، وقد يستأنف فيرفع، قال الله تعالى: ((وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ)) "سورة البقرة: 177" فرفع "الموفون" على الاستئناف، فكأنه قال: وهم الموفون، ونصب "الصابرين" على المدح، فكأنه قال: اذكرِ الصابرين، ثم قالت الخرنق "ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان: 43"، امرأة من العرب:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ... سَمُّ العُدَاةِ وآفةُ الجُزْرِ

النازلون بكل مُعْتَرَكٍ... والطيبين مَعَاقِدَ الأُزُرِ

فنصبت "الطيبين" على المدح فكأنها قالت: أعني الطيبين، ويروى أيضا "والطيبون" بالرفع، أي: وهم الطيبون (الأنباري،1424هـ- 2003م: 383/2_384).

3. المسألة الثالثة: المنصوب على الشتم والذمّ: المخالفون لرأي الخليل:

خالف الخليل من البغداديين أبو جعفر النحاس إذ قال بقول الأخفش بأنّ (حمالة)، في قولة تعالى: ((وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ)) "المسد:4" منصوبة على الحال ثم أجاز النصب فقال: " ومن قرأ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ" , ففي قراءته قولان: أحدهما أنه منصوب على الحال؛ لأنه يجوز أن تدخل فيه الألف واللام فلما حذفتهما نصب على الحال، والقول الآخر أنه منصوب على الذمّ أي أعني حمالة الحطب" (النحّاس،1421هـ: 193/5)، والقول الراجح عندي هو قول الخليل وهو أنّ (حمالة الحطب) منصوب على الشتم والذم وذلك؛ لقوته في المعنى؛ لأنّ امرأة أبي لهب اشتهرت بذلك, فجرت الصفة عليها للذم (ابن خالويه، 1401هـ: 452/6_453)؛ ولأنّ القائلين بأنّ (حمالة الحطب) منصوب على الحال وإن كان سائغا من حيث الصناعة إلا أنّ معنى الآية لا يعضده.

4. المسألة الرابعة: المنصوب بفعل مضمر متروك إظهاره (مرحبا وأهلا وسهلا): المخالفون لرأي الخليل:

خالف الخليل من البغداديين أبو القاسم الزجاجي حين جعل (مرحبا وأهلا) مفعولا به وذلك حين قدر أفعالها بقوله: "صادفت ذلك وأصبته" (الفراهيدي،1416هـ-1995م: 305)، وخالف أبو سعيد السيرافي مذهب الخليل حين عدّ (مرحبا) و (أهلا) مفعولا به لفعل محذوف وليس مصدرا فقال: " هذا التقدير إنما قدّر بالفعل؛ لأن الدعاء إنما يكون بفعل، فردّه إلى فعل من لفظ الشيء المدعوّ به.. على معنى ما تحسن به العبارة عن المعنى المقصود، وهذا إنما يستعمل فيما لا يستعمل الفعل فيه، ولا يحسن إلا في موضع الدعاء به, ألا ترى أن الإنسان الزائر إذا قال له المزور: مرحبا وأهلا، فليس يريد رحبت بلادك وأهلت, إنما يريد: أصبت رحبا وسعة وأنسا, لأنّ الإنسان إنما يأنس بأهله، ومن يألفه". (السِّيرافي،2008م:2/192_193)، ومن المتأخرين المخالفين لرأي لخليل في تقديره الزمخشري فقد ذهب إلى أنهما مفعولان به لا مفعولان مطلقان (الزمخشري،1993: 73)، و(ابن يعيش،1422هـ- 2001م: 396/1)، وخالف رأي الخليل من المتأخرين أبو البقاء العكبري حين أجاز الوجهين (العكبري،1416هـ-1995م: 464/1)، ومن القائلين إنهما مفعول به ابن مالك (ناظر الجيش،1428هـ: 193)، و(ابن الناظم، 1420 هـ - 2000م:183)،و(الأشموني1419هـ- 1998م: 90/3)، (السيوطي: 16/2)، (الصبان،1417 هـ -1997م:286/3)، ومما بدا لي أنّ الراي القائل بأنّ (مرحبا وأهلا وسهلا) مفعول به هو الرأي الراجح؛ لأنه لا يحسن إلا في موضع الدعاء به, ألا ترى أن الإنسان الزائر إذا قال له المَزور: مرحبا وأهلا، فليس يريد رحبت بلادك وأهلت، إنما يريد: أصبت رحباً وسعةً وأنساً، لأنّ الإنسان إنما يأنس بأهله، ومن يألفه" (السِّيرافي،2008م: 2/192_193)، و(ابن يعيش،1422 هـ - 2001 م: 396/1).

المسألة الخامسة: جواز دخول حرف الجر على تمييز (كم) الاستفهامية: المخالفون لرأي الخليل:

خالف الخليل من البغداديين في هذه المسألة أبو إسحاق الزجاج فذهب إلى أنّ تمييز (كم) ليس مجرورا بـ(من) مضمرة بل قال: " إِنَّه بِإِضَافَة (كم) لَا بإضمار (من) ورده أَبُو الْحسن الأبذي بِأَنَّهُم حِين خفضوا بعْدهَا لم يخفضوا إِلَّا بعد تقدم حرف جر فكونهم لم يتعدوا هَذَا دَلِيل لقول الْجَمَاعَة" (أبو حيان الأندلسي،1418 هـ - 1998م: 779/2)، و(المرادي،1428هـ - 2008م:1336/3)، و(ناظر الجيش،1428هـ: 2483/5)، و(الوقاد،1421هـ- 2000م: 474/2)، و(السيوطي: 351/2)، وأرى بعد كل ما سبق أنّ رأي الخليل الذي ينص على (أنّ الأصح عنده أن يكون تمييز (كم) منصوبا؛ لأنه القياس, وعنده أنّ الذين جروه فعلى تقدير (من) محذوفة تخفيفا صارت (على) عوضا عنها هو الرأي الراجح؛ لأنّ رأي الخليل هو "قول عامة العرب، وأنه القياس، وذلك؛ لأن العرب عاملت (كم) الاستفهامية معاملة اسم منون، كما عوملت (خمسة عشر) تلك المعاملة، وكلاهما مبني لا تنوين فيه.. فإذا كان كذلك كان الأولى

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

والقياس ألا يختلف الحكم مع الجر وغيره"، (الشاطبي،1428هـ – 2007م: 297/6)، وقولهم: بكم من درهم اشتريت ثوبك؟ وهذا في القياس ضعيف، من حيث كان حرف الجر لا يجوز حذفه إلا في النادر والشاذ، ولكن ألجأهم إلى تقديره ما تقدم من أن العرب عاملت (كم) هنا معاملة المنون، فصارت من تلك الجهة لا سبيل إلى خفض مميزها، كما لا سبيل إليه في (عشرين) مع بقاء النون، فاضطروا إلى تقدير الحرف (الشاطبي،1428هـ–2007م: 297/6)"، "والذين خفضوا فإنّما خفضوا بإضمارِ "مِنْ"، وحسُن حذفُها ها هنا؛ لأنّ "عَلَى" في أوّل الكلام صارت عوضًا منها كما حسُن حذفُ حرف القَسَم في قولهم: "لا ها الله لا أفعلُ"، و"اللهِ لتَفْعَلَنَّ"، حيث جعلوا هاء التنبيه وألفَ الاستفهام عوضًا من واو القسم، كذلك ها هنا"، (ابن يعيش،1422 هـ – 2001م: 170/3)، والدليل على أنَّ حرف الجر عوض من (منْ) أنهما لا يجتمعان، والحذف للعوض كثير"، (أبو حيان الأندلسي، 1418هـ–1998م: 778/2)، ولأنّ رأي الزجاج قد رده النحاة من وجهين (ابن الناظم:1420هـ–2000م:527)، و(ابن الصائغ،1424هـ–2004م:439/1)، و(المرادي،1428هـ–2008م: 1337_1336/3)

أحدهما: أنه بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولا واحدا فلا يمكن الخفض بها، قاله ابن خروف، والآخر: أن الجر لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على (كم) ليكون عوضا من إظهار (من).

الخاتمة:

بوصولنا إلى خاتمة البحث في: (رأي البغداديين المخالف لرأي الخليل بن أحمد الفراهيدي في المنصوبات)

نكون قد سلطنا الضوء على آرائه النحوية التي حفلت بها كتبهم, ورأينا أنها قد أخذت حيزا واسعا من تفاعلاتهم, وذلك يؤكد على الآتي:

1- عناية الأقدمين بالخليل بن أحمد (رحمه الله) وبآرائه اللغوية، والدلالية، والصرفية، ولا سيما النحوية منها.

2- آراء الخليل ما زلات تدعو العقول إلى إعمال النظر فيها حينا بعد حين.

من خلال هذه النتيجة تبين الآتي:

- أنه ثبت بما لا يدع مجالا للشك وجود المذهب النحوي البغدادي حقيقة.
- برزت بجلاء جهود نحاة المدرسة البغدادية وهم يفاضلون بين هذه الآراء النحوية فيختارون ما يرون أنه الحق بعد مناقشته وتعليله.

المصادر

القرآن الكريم

[1] الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين(900هـ)، ط1: 1419هـ- 1998م. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية.

[2] الخرنق بنت بدر بن هفان, أخت طرفة بن العبد، ط1: 1990م، ديوان الخرنق، رواية أبي عمرو بن العلاء (154هـ), شرحه وحققه وعلق عليه: يسري عبد الغني عبد الله، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية."

[3] ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين (720هـ)، ط1: 1424هـ/2004م، اللمحة في شرح الملحة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي.

[4] ابن الناظم بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (686هـ)،ط: 1420 هـ - 2000 م، شرح على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية.

[5] ابن بابشاذ،: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (469 هـ)، ط1: 1977 م، المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم، الكويت، المطبعة العصرية.

[6] ابن خالويه، أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (370هـ)، ط4: 1401هـ، الحجة في القراءات السبع، تح د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق.

[7] ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، أبو محمد، جمال الدين، (761هـ)، 1985، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دمشق- دار الفكر.

[8] ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (761هـ). ط1: 1403هـ- 1983م، أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، تح: محمد نغش، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

[9] العكبري، ابو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، (616هـ). التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

[10] العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (616هـ)، ط1: 1416هـ 1995م، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: د. عبد الإله النبهان، دمشق، دار

الفكر.

[11] أبو العرفان الشافعي محمد بن علي الصبان (1206هـ)، ط1: 1417 هـ -1997م، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.

[12] الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمرو بن احمد جار الله (538هـ)، ط3: 1407هـ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، بيروت، دار الكتاب العربي.

[13] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (538هـ)، ط1: 1993، المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي أبو ملحم، بيروت، مكتبة الهلال.

[14] أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (745هـ)، ط1: 1418 هـ - 1998م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.

[15] أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف(745هـ)، ط1، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي وآخرون، دمشق: دار القلم، إشبيليا: دار كنوز.

[16] الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (170هـ)، ط5: 1416هـ 1995م، الجمل في النحو، تح: د. فخر الدين قباوة.

[17] الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (577هـ)، ط1: 1424هـ- 2003م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية.

[18] الزبيدي، إسراء ياسين حسن، (2010)، أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في المذهب الكوفي، عمّان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

[19] السِّيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (368هـ/978م)، ط1: 2008م، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، لبنان، بيروت.

[20] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، القاهرة، المكتبة التوفيقية.

[21] الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (790 هـ)، ط1: 1428 هـ - 2007 م، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تح: مجموعة محققين، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

[22] المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، (285هـ)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة

بيروت: عالم الكتب.

[23] المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ(749هـ)، ط1: 1428هـ – 2008م، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي.

[24] النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس(338هـ)، ط1: 1421هـ، إعراب القرآن، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية.

[25] الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (905هـ)، ط1: 1421هـ– 2000م، شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية.

[26] سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180هـ)، ط3: 1408هـ–1988م، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي.

[27] ناظر الجيش، محمد بن يوسف الحلبي(778هـ)، ط1: 1428هـ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر وآخرون، القاهرة، دار السلام.

[28] ابن يعيش،، موفق الدين ابن يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي(ت 643هـ)،، ط1: 1422هـ–2001م، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.